تحرك عاجل

تجديد الاعتقال الإداري لبرلمانية

جددت إسرائيل الاعتقال الإداري بحق خالدة جرار، إحدى القيادات الفلسطينية وعضو البرلمان الفلسطيني، لستة أشهر أخرين، دون أن تُوجه لها تهم أو أن تُقدم إلى المحاكمة.

جُدد أمر الاعتقال الإداري الصادر بحق **خالدة جرار**، لمدة ستة أشهر آخرين في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017. وأيد قاض عسكري هذا القرار في 4 يناير/كانون الثاني 2018. ومن المقرر الآن أن تنتهي مدة اعتقالها إداريًا في 30 يونيو/حزيران 2018. وخالدة جرار نائبة برلمانية منتخبة، مُحتجزة في سجن هشارون بوسط إسرائيل منذ 2 يوليو/تموز 2017؛ وقد صدر بحقها أمر بالاعتقال الإداري لمدة ستة أشهر في 12 يوليو/تموز 2017، وأيد قاض عسكري هذا القرار في 18 يوليو/تموز 2017. وكان من المقرر أن ينتهي في 1 يناير/كانون الثاني 2018.

كما تقدم محمود حسن، محامي "مؤسسة الضمير لرعاية الاسير وحقوق الانسان", الذي يترافع عن خالدة جرار، بطعن ضد الأمر أمام محكمة الاستئناف العسكرية الإسرائيلية؛ وتقرر 30 يناير/كانون الثاني 2018، موعدًا لانعقاد جلسة الاستئناف. وعلى الرغم من أن أقصى مدة لكل أمر بالاعتقال الإداري ستة أشهر، يُمكن تجديد أوامر الاعتقال الإداري، بموجب القانون الإسرائيلي، إلى أجل غير مسمى؛ كما لا يتوفر أي ضمان بإطلاق سراح خالدة جرار في 30 يونيو/حزيران 2018.

كما ينتهك نقلُ خالدة جرار إلى سجن هشارون القانونَ الإنساني الدولي؛ حيث يجب أن يُحتجَز المعتقلون من الأراضي المحتلة في الأرض المحتلة، وليس في أرض القوة المحتلة. وتتهم السلطات الإسرائيلية خالدة جرار بالعضوية في منظمة غير قانونية، الأمر الذي تنكره.

ووفقًا لما أفادت به "مؤسسة الضمير"، تحتجز السلطات الإسرائيلية في الوقت الراهن، تسعة من أعضاء "المجلس التشريعي الفلسطيني"، رهن الاعتقال الإداري؛ دون أن توجه لهم تهمة أو أن تحاكمهم.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو بالإنجليزية أو العبرية، لدعوة السلطات الإسرائيلية إلى ما يلي:

- إما أن تطلق سراح خالدة جرار وغيرها من المعتقلين إداريًا، أو أن توجِه لهم على جناح السرعة، اتهامًا بارتكاب جريمة جنائية معترف بها دولياً، وتحاكمهم في ظل إجراءات تتقيد بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة؛
- أن تتخذ على الفور، الخطوات لإنهاء ممارسة الاعتقال الإداري.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 8 مارس/آذار 2018 إلى الجهات التالية:

Minister of Defence

Avigdor Leiberman

Ministry of Defence

37 Kaplan Street, Hakirya

Tel Aviv 61909, Israel

Email: minister@mod.gov.il

pniot@mod.gov.il

Fax: +972 3 691 6940

Salutation: Dear Minister

Commander of the IDF – West Bank

Major-General Roni Numa

GOC Central Command

Military Post 02367, Battalion 877

Israel Defence Forces, Israel

Fax: +972 2 530 5741, +972 2 530 5724

Salutation: Dear Major-General Roni Numa

وتُرسل نسخ إلى:

Minister of Public Security

Gilad Erdan

Kiryat Hamemshala

PO Box 18182

Jerusalem 91181, Israel

Fax: +972 2 584 7872

Email: gerdan@knesset.gov.il

Salutation: Dear Minister

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا التحديث الثاني للتحرك العاجل UA 187/17. وللمزيد من المعلومات، انظر:

http://www.amnesty.org/ar/documents/mde15/6859/2017/ar/

Field Cod

تحرك عاجل

تجديد الاعتقال الإداري لبرلمانية

معلومات إضافية

خالدة جرار نائبة برلمانية منتخبة، تبلغ من العمر 54 عامًا، وتجاهر بانتقاد الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، وتعاون الأمن الفلسطيني مع الجيش الإسرائيلي. كما أنها عضو بمجلس إدارة "مؤسسة الضمير"، وهي منظمة معنية بحقوق الإنسان، وعضو بالتعيين في "اللجنة الوطنية الفلسطينية العليا للمتابعة مع المحكمة الجنائية الدولية". وتناصر خالدة جرار بشدة حقوق السجناء الفلسطينيين، وأسرهم.

وتعرضت خالدة على مدار عقود، للمضايقة والتخويف من قِبل السلطات الإسرائيلية، وتضمن ذلك قرارًا بمنعها من السفر أُصدر منذ 1998. ورُفع قرار المنع لمرة واحدة، لمدة يومين، في 2010، كي يتسنى لها السفر لإجراء فحوصات طبية في الأردن، بسبب مشكلة صحية مزمنة بالغة. وأعلنت السلطات الإسرائيلية مرارًا وتكرارًا أنها تمثل خطرًا على الأمن، إلا أنها لم تتهمها بارتكاب أي جريمة جنائية حتى إبريل/نيسان 2015؛ إذ اعتقلها جنود إسرائيليون، في 2 إبريل/نيسان 2015، في منزلها برام الله، واحتجزوها قيد الاعتقال الإداري. وفي 15 إبريل/نيسان 2015، وجهت النيابة العسكرية لها، في جلسة مراجعة أمر اعتقالها إداريًا، 12 تهمةً تتعلق بعضويتها في "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، الفصيل السياسي الذي تحظره إسرائيل، والتحريض على اختطاف جنود إسرائيليين؛ إلا أنها نفت هذا الاتهام جملةً وتفصيلاً، وزعم محاموها أنه لا يستند إلى أي أساس. وأدينت خالدة جرار بأربعة من التهم، تضمنت تهمة التحريض، في أعقاب محاكمة جائرة بمحكمة عسكرية إسرائيلية. وأمضت 14 شهرًا داخل السجن، وأُطلق سراحها في يونيو/حزيران 2016، مع إيقاف تنفيذ حكم بسجنها لمدة خمسة أعوامٍ.

واعتقل جنود إسرائيليون خالدة جرار، خلال مداهمة منزلها قبل فجر 2 يوليو/تموز 2017. فوفقًا لما ذكره شهود عيان، داهم حوالي 50 جنديًا إسرائيليًا مسلحًا منزل خالدة جرار في رام الله بالضفة الغربية المحتلة،

في حوالي الساعة الرابعة من فجر ذلك اليوم، لاعتقالها. كما صادر الجنود، أثناء المداهمة، هاتف خالدة جرار وحاسوبها المحمول والقرص الصلب لحاسوب منزلها.

وهكذا، تستخدم إسرائيل الاعتقال الإداري، الذي عملت به ظاهريًا كإجراءٍ استثنائي لاحتجاز الأشخاص الذين يشكلون خطرًا جسيمًا ووشيكًا على الأمن، بدلاً من استخدام نظام العدالة الجنائية لاعتقال الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم جنائية واتهامهم ومحاكمتهم، أو لاعتقال الأشخاص الذين لا يجب أن يُعتقلوا على الإطلاق. وعلى الرغم من أن أقصى مدة للاعتقال هي ستة أشهر بموجب كل أمر اعتقال، يمكن تجديده إلى أجلٍ غير مسمى. وترى منظمة العفو الدولية أن بعض الفلسطينيين المعتقلين إداريًا لدى إسرائيل سجناء رأي، احتُجزوا لمجرد الممارسة السلمية لحقهم في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها.

ووفقًا لما ذكرته "مؤسسة الضمير"، المعنية بحقوق الإنسان، فإن إسرائيل، بدءً من ديسمبر/كانون الأول 2017، يجري حاليًا احتجاز 434 شخصًا رهن الاعتقال الإداري، دون توجيه تهم لهم، أو تقديمهم إلى محاكمة.

الاسم: خالدة جرار

النوع: أنثى

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 187/17 رقم الوثيقة: MDE 15/7780/2018 إسرائيل والأراضي المحتلة
بتاريخ: 25 يناير/كانون الثاني 2018